

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٤٦

الجمعة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيتلا (جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	ألمانيا السيد هويسغن
	إندونيسيا السيد سوميرات
	بلجيكا السيد بيكسييتن دو بوستويرفا
	بولندا السيدة فرونيتسكا
	بيرو السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية السيدة موريسون غونساليس
	الصين السيد ياو شاونجون
	غينيا الاستوائية السيد إيسونو مينغونو
	فرنسا السيد دو ريفير
	كوت ديفوار السيد موريكو
	الكويت السيد المنيع
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كلي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/822)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1933569 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا

الوسطى (S/2019/822)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: مانكور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد إسماعيل الشرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد ستيفانو تومات، مدير النهج المتكامل للسلم والأمن بدائرة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي.

يشارك السيد الشرقي والسيد تومات في الجلسة عبر الفيديو من أديس أبابا وبروكسل، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/822، والتي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد ندياي.

السيد ندياي (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة

هذا الصباح لعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/822) في الفترة التي سبقت تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي كما يعلم المجلس ستنتهي في غضون بضعة أيام.

أولاً، دعونا ننتقل للحظة إلى التفكير في الخوذ الزرق - ١٠ ضباط عسكريين وضابط شرطة واحد - والموظفين المدنيين الثلاثة الذين لقوا حتفهم هذا العام أثناء تأديتهم لواجبهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. لن تُنسى أبداً مساهمتهم في خدمة السلام في ذلك البلد، على حساب حياتهم.

خلال العام الماضي عملت البعثة المتكاملة على تنفيذ الولاية المعقدة والمتعددة الجوانب التي أوكلها إليها مجلس الأمن في قراره ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مع إيلاء اهتمام خاص كالعادة لحماية المدنيين واستعادة سلطة الدولة، وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة، والمساعي الحميدة في سياق عملية السلام.

كما يعلم المجلس، بدأ عام ٢٠١٩ بالأمل في عهد جديد لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال مفاوضات الخرطوم التي أجريت تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والتي أدت إلى توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير في بانغي. إلى جانب تنفيذ ولايتنا، شمل دعمنا لتنفيذ هذا الاتفاق الكثير من الجهد الذي بذلته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، حيث عملت جنباً إلى جنب مع الحكومة والضامنين، أي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

منذ قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8558)، شهدت عملية تنفيذ الاتفاق تقدماً وواجهت تحديات، والتي أود أن أشاطر المجلس إياها

هذه المشاورات التشاركية أيضا في عملية المصالحة الوطنية. هذه اللجنة الشاملة التي تم إنشاؤها لتحليل أسباب الصراع واقتراح تدابير قضائية تواصل جمع المعلومات في جميع أنحاء البلاد ومن المفترض أن تقدم تقريرها الشهر المقبل. ومع ذلك، لن تتمكن هاتان المؤسسات لوحدهما من تحقيق العدالة الكاملة للعديد من ضحايا الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولهذا السبب تواصل البعثة دعمها الدؤوب لأنشطة المحكمة الجنائية الخاصة وبناء قدرات المحاكم العادية في أفريقيا الوسطى ونظام العدالة الجنائية في مجمله.

كما أود أن أسلط الضوء على العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق بناء السلام، من أجل تعزيز الوعي باتفاق السلام في جميع أنحاء البلاد بين المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب والقيادات الدينية. يجب أن يسمح هذا العمل تلقائياً بأن تكون هناك ملكية وطنية أفضل لاتفاق السلام.

كما تم إحراز تقدم في مجال التنمية، حيث أن تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام حقق تقدماً ملحوظاً مع إنفاق قرابة ٢,٤ بليون دولار في ١ تشرين الأول/أكتوبر، مما رفع معدل صرف الأموال إلى ٦٧ في المائة. وجاري تنفيذ ٤٠٠ مشروع في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ويتمثل الهدف الرئيسي منها في تحسين الظروف المعيشية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو ملموس.

وقد تسنى إحراز كل ذلك التقدم بفضل التزام الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة فضلاً عن الجهات الضامنة والشركاء الآخرين. ولا تزال استعادة سلطة الدولة تشكل أولوية جماعية. وحتى الآن، عُيّن حكام لجميع مقاطعات البلد البالغ عددها ١٦ مقاطعة و٦٦ نائبا من أصل ٧١ نائبا لحكام المقاطعات وزاد عدد الموظفين الذين جرى نشرهم ميدانياً إلى أكثر من الضعف مقارنة بعام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك،

بإيجاز شديد لإفادة مداولاته بشأن تحديد ولاية البعثة المتكاملة بالمعلومات.

فيما يتعلق بالتقدم المحرز، فإن آليات الرصد الموجودة على الصعيدين الوطني والمحلي تعمل الآن إلى حد كبير. وقد ساعدت هذه الآليات في تجنب الأزمات أو احتوائها على صعيد المقاطعات والمقاطعات الفرعية. في بوسانغوا، على سبيل المثال، مكنت اجتماعات لجنة التنفيذ التابعة للمقاطعة المسلمين من العودة إلى المدينة، ويمكنهم الآن التنقل بحرية لأول مرة منذ الأحداث المأساوية لعام ٢٠١٣. وقد تم رسمياً إطلاق أول وحدة أمنية مشتركة، وهي أحد العناصر الأساسية لتنفيذ الاتفاق، من قبل الرئيس فوستن أرشانج تواديرا، في بوار بالجزء الشمالي الغربي من البلاد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتخطط الحكومة لإطلاق وحدات مماثلة في الأجزاء الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد في أقرب وقت ممكن، مما سيساعد على إبقاء الجماعات المسلحة منخرطة في اتفاق السلام.

كما استمرت في الأشهر الأخيرة الجهود الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما رفع عدد المقاتلين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم إلى ٥٨٣ مقاتلاً منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. لكن إحصاء الجماعة المسلحة المسماة "العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" عن المشاركة في هذه العملية يمثل تحدياً رئيسياً أدى إلى تأخير إطلاق أول وحدة أمنية مشتركة. ومع ذلك، يسعدني أن الموقف القوي الذي تبنته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة قد ساعد في الحد من الانتهاكات المتكررة للاتفاق من جانب هذه الجماعة وساعد في إجبار زعيمها، صديقي، على أن يكون أكثر تعاوناً.

لقد تم إحراز تقدم إضافي في مجال العدالة والمصالحة. فالمشاورات الوطنية مستمرة بشأن قانون إنشاء لجنة العدالة والمصالحة والتعويضات المستقبلية، والتي بدأت في ٦ حزيران/يونيه، في عدة مدن في البلاد بدعم من البعثة المتكاملة. وتسهم

والحيلولة دون تسبب النزاع، الذي اتخذ للأسف طابعا عرقيا، في اندلاع اشتباكات قبلية مباشرة ودون امتداده إلى جميع أنحاء مقاطعة فاكغا، مما سيكون له أثر على الصعيد الإقليمي.

ويساورني القلق أيضا إزاء التحديات الأخرى التي تهدد جهودنا، بما في ذلك مخاطر العنف المرتبطة بالتحركات السكانية، التي ستبدأ قريبا مع حلول موسم الجفاف، واستمرار فرض الضرائب غير القانونية وجنوح الخطاب السياسي لبعض الجهات الفاعلة إلى التطرف. كما أشعر بالقلق بدرجة أقل إزاء التأخيرات في اعتماد بعض مشاريع القوانين المنصوص عليها في اتفاق السلام، بما فيها تلك المتعلقة بتحقيق اللامركزية ووضع رؤساء الدولة السابقين. وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على توصيات الاجتماع الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد على هامش الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر، فضلا عن نتائج الزيارة الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى بانغي في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأحث أيضا الأطراف الموقعة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق السلام. ووفقا لولاية بعثة الأمم المتحدة، فإنها ستواصل تقديم كل الدعم السياسي والتقني الممكن للأطراف الموقعة ولكنها لن تتوانى عن الاضطلاع بجميع مسؤولياتها، كما حدث في عملية "السندان" في غرب البلد وعن اتخاذ موقف قوي ضد الجهات التي تهدد السكان المدنيين.

إن السياق الذي ستضطلع فيه بعثة الأمم المتحدة بولايتها المقبلة لن يحكمه استمرار دعم تنفيذ اتفاق السلام المبرم في ٦ شباط/فبراير فحسب، ولكن أيضا التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر عقدها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وأود الإشارة إلى أن القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨) لم يتمكن من التنبؤ بحجم الموارد اللوجستية والتقنية اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام، الموقع بعد شهرين تقريبا من اتخاذ القرار. ولذلك، من

نُشر ١٣٤٦ فردا من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في مختلف أرجاء البلد، بما في ذلك في كاغا - باندورو وبريا وبيراو، ونُشر ١٠٥٠ من أفراد الشرطة والدرك في ١٥ مقاطعة، حيث يشترك بعضهم مع موظفي بعثة الأمم المتحدة في أماكن العمل. وقد حددت عمليات إعادة التوزيع تلك، مقترنة بالتقدم المشجع في إصلاح الأجهزة الأمنية لجمهورية أفريقيا الوسطى، بالمجلس، كما يعلم الأعضاء، إلى تخفيف الحظر ونظام الجزاءات المفروضين على جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونعلم جميعا أنه على الرغم من هذا التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات هامة تعرقل بصورة خطيرة جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو أمر يتعين علينا أن نعترف به. فلا تزال انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستمرة على الرغم من أن عدد الحوادث والهجمات ضد المدنيين وجرائم العنف الجنسي وعمليات الاختطاف قد انخفض إلى النصف خلال الاثني عشر شهرا الماضية، فضلا عن تخفيف القيود المفروضة على حرية التنقل. ولا يزال يساورني القلق بشكل خاص إزاء حالة التوتر السائدة في الشمال الشرقي من البلد منذ تموز/يوليه. فقد وقعت عدة حوادث خطيرة متفرقة بين أعضاء "حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة" وأعضاء "الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى" في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وأسفرت الاشتباكات بين هاتين الجماعتين المسلحتين، وهما من الجماعات الموقعة على اتفاق السلام، عن سقوط عشرات الضحايا، معظمهم من المقاتلين، فضلا عن ضحية واحدة من المدنيين. بيد أن عدد المشردين كبير الآن حيث يتجاوز ١٠٠٠٠ شخص، مما يترتب عنه آثار اجتماعية واقتصادية وصحية وأمنية كبيرة، وخصوصا في بيراو التي تقع بالقرب من الحدود مع السودان.

وقد هبّت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم الحكومة في وقف العنف

وجود ولاية مناسبة لبعثة الأمم المتحدة واستمرار انعدام الأمن في أماكن مختلفة القلق لدى جزء من الطبقة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن إمكانية إجراء الانتخابات على مستوى البلد خلال المواعيد النهائية المنصوص عليها في الدستور. وفي الواقع، يمكن لأي تأخير كبير في إجراء الانتخابات المقبلة أن يتسبب في فراغ على أعلى مستويات الدولة وأن يؤدي إلى عملية انتقال سياسي جديدة، وهو ما تتمنى بعض الدوائر السياسية حدوثه ولكن هذا الأمر، وأنا على اقتناع بذلك، سيضر بتوطيد الديمقراطية والاستقرار والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم أن يتحد المجتمع الدولي معاً لكفالة إجراء الانتخابات وفقاً للجدول الزمني المقرر على نحو يتسم بالحرية والشمول والعدالة في جميع أنحاء البلد.

وبناءً على ذلك، أطلب إلى مجلس الأمن، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره، منح ولاية مناسبة للبعثة حتى يتسنى لها أن تقدم الدعم التقني واللوجستي والأمني والتشغيلي اللازم لإجراء الانتخابات طبقاً للجدول الزمني المنصوص عليه في الدستور. كما أناشد أيضاً جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى وأصدقائها أن يقدموا بكرمهم المعهود التبرعات في أقرب وقت ممكن لأن هناك افتقاراً للأموال اللازمة لبدء العملية.

(تكلم بالإنكليزية)

أخيراً، أود أن أختتم ببيان بتوجيه نداء قوي إلى بلدان المنطقة التي يكتسي إسهامها في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية بالغة دائماً. لقد أظهرت الأزمة الأخيرة في شمال شرق البلد من جديد مدى أهمية دعم المنطقة لجمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وفي ذلك الصدد، أود أن أثني على حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وجمهورية الكونغو لإحيائها للجان المشتركة بين كل منها. وأشجع مواصلة الجهود الرامية إلى إطلاق لجان مشتركة مماثلة مع تشاد والسودان. وأرحب

الضروري، بالإضافة إلى المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة والمهام الكثيرة التي ستسند إليها، تزويد البعثة بالولاية والموارد الكافية لدعم تنفيذ اتفاق السلام بوصفه السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالمثل، ستحشد الانتخابات المقررة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، على غرار انتخابات عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، قدراً كبيراً من الطاقة والجهد من جانب المجتمع الدولي، ما دام أنها ستمكن من توطيد المكاسب الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينص الجدول الزمني للانتخابات الذي نشرته السلطة الوطنية للانتخابات على تسجيل الناخبين بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وإجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ والجولة الثانية، إذا اقتضى الأمر، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢١. ومن المقرر إجراء الانتخابات المحلية، التي لم تُجر منذ عام ١٩٨٨، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. ومنتظر أن يساعد ذلك في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي تعزيز الحكم الديمقراطي واللامركزية.

ويسرني أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى قد بدأت بالفعل الأعمال التحضيرية للانتخابات. فقد اعتمدت الجمعية الوطنية قانوناً جديداً للانتخابات في تموز/يوليه وأصدره رئيس البلد في ٢٠ آب/أغسطس. وأنفقت الحكومة ما يزيد قليلاً على مليوني دولار لتمويل العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى ١٧ مليون دولار تعهد بها الاتحاد الأوروبي ومليون دولار تعهد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ميزانية إجمالية تقارب ٤١,٨ مليون دولار. وتجري التحضيرات أيضاً لإعداد الخرائط الانتخابية، وهو شرط مسبق لتسجيل الناخبين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الخطوات المشجعة، لا يزال إجراء الانتخابات في المواعيد المقررة مهدداً لعدم كفاية الموارد التقنية والمالية والبشرية. ويثير عدم كفاية الموارد المالية وعدم

لمموسة لا يمكن إنكارها لتوقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المحرز في إنشاء هيكل آلية التنفيذ والرصد التي تعمل الآن، بما في ذلك لجنة المتابعة التنفيذية للاتفاق التي يرأسها رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في بانغي الذي يسير عمله بشكل طبيعي. ويجب علينا أيضاً أن نسلط الضوء على إنشاء الأمانة التقنية للجنة والتنفيذ الوطنية ولجان التنفيذ بالمحافظات ولجان الأمن التقني واللجنة الشاملة التي بدأت عملها في ٢٨ أيار/مايو.

ويجري تدريباً وإعادة وجود الحكومة في المناطق التي لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إليها في السابق. ونتيجة لذلك، فإن جميع المحافظات الـ ١٦ و ٦٦ محافظة فرعية من بين ٧١ محافظة فرعية خاضعة للخطة موجودة بالفعل على أرض الواقع، وقوات الدفاع والأمن في طور الانتشار في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تشكيل الوحدات الأمنية المشتركة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في بوار في الشمال الغربي من البلد بحضور الرئيس تواديرا وأعضاء الحكومة وممثلي المجتمع الدولي. كما أود أن أثنى على حكومة أفريقيا الوسطى لما تبذله من جهود بما في ذلك وضع اللامسات الأخيرة على قانون الانتخابات الذي أقرته المحكمة الدستورية. ونتوقع أن يتم اعتماد نصوص تشريعية أخرى قريباً، خاصة تلك المتعلقة باللامركزية ووضع رؤساء الدولة السابقين والأحزاب السياسية.

وأود أيضاً أن أعثم هذه الفرصة لأشكر بلدان المنطقة التي واصلت دعمها لتنفيذ الاتفاق وتقديم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما من خلال اجتماعات اللجان المختلطة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو، وتلك التي ستعقد قريباً اللجان المختلطة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وعلى الجبهة الإنسانية، فإن الحالة

أيضاً بزيارة الرئيس بول كاغامبي الرسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى في الأسبوع الماضي والتي ستمكن البلد من تعزيز العلاقات مع رواندا. فجمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى جميع شركائها وأصدقائها من أجل تحويل أحلام الملايين من مواطنيها في تحقيق السلام والرخاء والتنمية إلى واقع دائم. وأعلم أنه يمكنهم التعويل على الدعم السخي والجماعي لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ندياي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، إسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أخي العزيز السفير ماتجيبلا، تهنئي الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن وقيادتكم الممتازة لعمل المجلس خلال هذا الشهر. ونحن في الاتحاد الأفريقي نقدر تقديراً كبيراً الأهمية التي تحظى بها أولويات أفريقيا تحت رئاستكم، ولا سيما من خلال الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فقد رحبت بالاجتماع التشاوري المشترك السنوي الثالث عشر المشترك بين الأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في أديس أبابا في وقت سابق من هذا الأسبوع. وأود أن أقول مرة أخرى بأنه كان من دواعي شرفي وسروري استقبال أعضاء المجلس هنا في أديس أبابا. وأود أيضاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع المجلس على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى وجه التحديد الزيارة المشتركة التي قام بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى بانغي خلال الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

(تكلم بالفرنسية)

شهدت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عموماً انخفاضاً ملحوظاً في مستويات العنف في جميع أنحاء البلد، وهو نتيجة

أفريقيا الوسطى بالولاية التي ستحتاج إليها لضمان دعمها خلال هذه العملية. وأود أن أختتم بتقديم بعض التوصيات.

أولاً، من المهم الترحيب بتقارب المواقف وتماسك إجراءات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإذا جاز لي ذلك، المجتمع الدولي بأسره في جميع تفاعلاتنا مع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي بشكل عام. لذلك من الضروري أن نستمر في دعمنا الجماعي لتنفيذ الاتفاق الذي يظل يشكل الإطار المرجعي لعودة البلد إلى الاستقرار. واسمحوا لي أن أكون واضحاً للغاية بأنه لا يمكن أن تكون ثمة خطة بديلة.

ثانياً، أرحب بالتزام جيران جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بهذا الجهد وأحثهم على مواصلة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثاً، إن الشروع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في تشكيل وحدات أمنية مشتركة في الجزء الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى تطور رئيسي وإنجاز واضح. لقد حان الوقت لإطلاق الوحدات المخططة للمناطق الأخرى بالبلد من أجل تعزيز المصالحة والشمولية للجميع.

رابعاً، بينما ينشر الاتحاد الأفريقي مراقبين عسكريين مسؤولين عن الإشراف على الوحدات الأمنية المشتركة، فإنني أعول على التعاون والمساعدة المعتادين للبعثة في توفير الدعم اللوجستي، لا سيما فيما يتعلق بالسكن والنقل، وذلك أمر ضروري لضمان نجاح هذه العملية.

خامساً، وبينما أحرز كما ذكرت تقدم على الجبهة الإنسانية، إلا أن الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر وتتطلب استمرار اهتمام المجتمع الدولي إذا أردنا أن نستجيب لتوقعات كل من المراقبين في المجال الإنساني والأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة. وأود أن أشدد على أهمية التركيز بشكل خاص

مشجعة. فقد يَسَّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين شهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر العودة الطوعية لأكثر من ٣٥٧ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد إلى مناطقهم. وبالتالي تقلصت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية بشكل كبير، ووفقاً للتقارير الإنسانية سيعود حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص إلى مناطقهم الأصلية في عام ٢٠٢٠.

ورغم تحسن الحالة الأمنية، فقد رأينا للأسف العديد من حالات انتهاك الاتفاق، بما في ذلك في باوا في ٢١ أيار/مايو وفي أيلول/سبتمبر وفي بيزاو في تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن وقوع خسائر كبيرة في الأرواح، وقمنا بإدانة ذلك بشدة بشكل جماعي. ولم تؤد هذه المواجهات إلى إبطاء تنفيذ الاتفاق بأي حال من الأحوال، ولا يزال الاتحاد الأفريقي يشجع الحكومة وأصحاب المصلحة على الحفاظ على إطار الحوار القائم مع التأكيد على أهمية تعزيز مناخ الثقة لا سيما في ضوء الانتخابات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

وكان هذا هو سياق زيارتي المشتركة إلى بانغي خلال الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر مع صديقي السيد جون - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد كون فيرفايك، المدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وهي ثاني زيارة لنا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بعد تلك التي أجريناها خلال شهر نيسان/أبريل. وطالبنا في نهاية مشاوراتنا مع الرئيس تواديرا والأطراف الفاعلة المعنية، باحترامها الشديد لالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام. كما أوضحنا الأمور غير الواضحة، وأكدنا من جديد التزامنا المشترك بضمان الاحترام الصارم للمواعيد النهائية للانتخابات وعملنا على حث شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى على التعبئة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، نعتزم مرة أخرى على أعضاء المجلس لتزويد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية

التحديات والصعوبات التي تعترض هذه العملية. وتستعاد سلطة الدولة تدريجياً. ويجري نشر القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تم تشكيل المجموعة الأولى من الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة في الغرب. وأقر مجلس الأمن بالتقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن، الأمر الذي أدى إلى تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة. إننا ننظر إلى ذلك باعتباره خطوة جديدة تماماً بالترحيب. كما يسرنا أن نرى أن البلدان المجاورة تسهم بنشاط في تهيئة مناخ إيجابي من أجل تنفيذ اتفاق السلام. ينبغي مواصلة تشجيع هذا.

ونتطلع إلى أن تتخذ الحكومة المزيد من الإجراءات بمزيد من العزم في مجالات محددة. وتشمل تلك المجالات العدالة الانتقالية، التي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر المصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب. وكذلك نشجع السلطات على إحراز تقدم، في الوقت نفسه، بشأن مسائل مثل اللامركزية ووضع رؤساء الدولة السابقين والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية. كما يمكن للإجراءات الحكومية أن تكون أكثر اتساقاً بالإشراك الكامل لأعضاء الجماعات المسلحة في اتفاق السلام وشملهم في تنفيذه. فمن شأن هذه التدابير إن أخذناها مجتمعة، إلى جانب التوعية واسعة النطاق باتفاق السلام، أن ترسل إشارة واضحة إلى السكان على نطاق أوسع بأن التيار السياسي قد تحول بصورة قطعية إلى الأفضل. ونحتاج كذلك إلى فعل المزيد، إذا أريد لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن يستفيد من اتفاق السلام، فيما يتعلق بشمل المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجيش والمرأة في عملية السلام.

لننظر الآن في بعض التحديات. حتى وإن شهدنا أوجه تحسن في مجال الأمن، فلا تزال الحالة الأمنية هشة بصفة عامة. فلا تزال جماعات مسلحة عديدة تشن هجمات ضد المدنيين وضد بعضها بعضاً. وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ضرورية وينبغي تسريع وتيرتها. فاتفاق

على حالة النساء والأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يؤكد رسمياً وبصرامة سياستنا المشتركة المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال العنف الجنسي واستغلال الأطفال.

أخيراً، أود التأكيد مرة أخرى على أنه لا يوجد بديل لإجراء انتخابات عامة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وقد أكدنا لجميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى أنه سيتم بذل كل جهد ممكن لضمان إجراء الانتخابات في الوقت المحدد. لذلك أدعو المجلس إلى دعمنا من خلال استخدام مجمل نفوذه لضمان احترام جميع أصحاب المصلحة المعنيين للمواعيد النهائية والإسهام بشكل إيجابي في التنظيم الفعال للانتخابات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إسماعيل شرقي، على إحاطته وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلي. وكذلك أشكر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على الترتيبات الممتازة والحفاوة التي استقبل بها زملائي في مجلس الأمن خلال جلستنا غير الرسمية الرابعة والاجتماع التشاوري المشترك الثالث عشر لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. أعطي الكلمة الآن للسيد تومات.

السيد تومات (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

نلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام منذ التوقيع عليه في بانغي. وكذلك حددنا مجالات عمل هامة ويساورنا القلق إزاء بعض التحديات فيما يتعلق بالالتزامات الأمنية لأطراف معينة. وفيما يخص التقدم المحرز، من المهم التأكيد على أن الاتفاق هو خريطة الطريق الجماعية الوحيدة. وينبغي الحفاظ على الزخم الذي نتج عنها وتعزيزه. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تنفذه بحسن نية.

ولا تزال حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة الرئيس ورئيس الوزراء، تفي بالتزاماتها. إنهم ينجزون على الرغم من

بالفعل مساهمتنا الأولية البالغ قدرها ٣,٤ ملايين يورو منذ أيار/ مايو دعما لأعضاء الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة.

وقد دربت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى مدربي القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المدربين المسؤولين عن تدريب الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. كما إننا نحول مراقبي الاتحاد الأفريقي العسكريين، الذين سيقومون برصد نشر الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة وأنشطتها. إننا على استعداد لحشد المزيد من الدعم للمراحل المقبلة. ولذلك الغرض، يجب أن نتوقع ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة القدرة المتوخاة لدعم الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. فمن الواضح أن تشكيل هذه الوحدات مهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي لهذه العملية ألا تصرف الانتباه عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وعملية إصلاح قطاع الأمن الجارية.

لقد أشار من سبقني من متكلمين إلى المرحلة الحرجة التي نواجهها مع الانتخابات التي ستجرى في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. فلا يعزز سجل البلد الديمقراطي إلا عملية سلمية وشاملة للجميع وشفافة. وينبغي احترام الجدول الزمني الدستوري. والتأجيل ليس خيارا، ونأمل في أن تتصرف الأحزاب السياسية بمسؤولية. إن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم المالي والتقني، ونشجع الشركاء الآخرين على الانضمام إلى جهودنا. وسيكون الأهم من ذلك دعم البعثة للعملية الانتخابية برمتها من حيث توفير الأمن واللوجستيات. ونطلب أن تعدل ولاية البعثة صراحة في ذلك الشأن.

وأود أن أضيف بعض الكلمات الأخيرة لإطلاع المجلس على آخر المستجدات في الجوانب الأخرى من دعم الاتحاد الأوروبي لجمهورية أفريقيا الوسطى. فبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب التي ذكرتها للتو تقود إصلاح قطاع الدفاع بتقديم مشورة استراتيجية وتدريب عملياتي. وقد دربت بعثة الاتحاد

السلام ينص على جميع الآليات اللازمة للرد على الانتهاكات. وينبغي للأطراف الضامنة للاتفاق ألا تتردد في استخدام أحكام المادة ٣٥ منه في التعامل مع الجماعات المسلحة غير الممثلة. وبصفة خاصة، نؤيد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في استجابتها القوية مؤخرا. إن عزيمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ترسل إشارة إيجابية إلى ضحايا النزاع من المدنيين، ولا سيما فيما يتعلق بإلقاء القبض مؤخرا على أفراد من بعض الجماعات المسلحة.

وأود أن أقف لحظة، في هذا السياق، لأتقدم بخالص تعازي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والأصالة عن نفسي، إلى كل من البعثة وأسر أولئك الجنود الشجعان الذين فقدوا أرواحهم مؤخرا في حادث مأساوي.

تمثل الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة جزءا من النظام الأمني. وكما ذكر من سبقني من المتكلمين، فقد تم مؤخرا تشكيل ونشر المجموعة الأولى من هذا النوع من الوحدات في بوار، ما يشكل أنباء طيبة للغاية. سيكون لنشر المجموعة الأولى من هذا النوع من الوحدات أثر كبير. وهناك عدة جماعات تطلب الانضمام الآن. فأعضاؤها يرون فرصة ملموسة وفورية في أن يتم إدماجهم ويعودون إلى الحياة الطبيعية. إننا نريد، شأننا شأن شركائنا في الحكومة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أن نرى المزيد من هذه الوحدات تنشر. إن تسريح ونزع سلاح المقاتلين المحددين للمشاركة في هذه الوحدات وفرزهم وتدريبهم من الخطوات الحاسمة في سبيل تشكيلها.

وقد نجح الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، قبل بضعة أسابيع، في إرسال بعثة ثلاثية مشتركة رفيعة المستوى إلى البلد، سعدت بمصاحبتها. ومن المشجع أن نرى أن المنظمات الثلاث جميعها قد اتفقت على مبادئ للوحدات الأمنية الخاصة المختلطة لكي تعمل بنجاح. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تمويل هذه الوحدات بموجب هذه الشروط. وقد تسلم الاتحاد الأفريقي

من المزارعين الصغار ومجموعاتهم بالمعدات وسُعدوا على الوصول إلى الأسواق المحلية.

وقبل بضعة أشهر، أجرت السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، زيارة رسمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكدت هي والرئيس تواديرا التزامنا المشترك بالعمل معا لصالح شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية المطاف. ونعلم أن الحالة لا تزال معقدة وهشة، مع وجود مشاكل إنسانية ومواطن ضعف هيكلية. وسوف نواصل العمل مع شركائنا في الحكومة والمجتمع المدني والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبلدان المنطقة. وسنظل مشاركين مشاركة كاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية دعم صديقتنا وشريكتنا في هذه المرحلة المهمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تومات على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن وهي جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار.

وترحب الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس بالسيد منكور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في أفريقيا الوسطى، وتشكره على إحاطته بشأن الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وبشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد ستيفانو تومات، مدير شؤون النهج المتكامل للأمن والسلام في دائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.

الأوروبي حتى الآن خمس كتائب للقوات المسلحة الوطنية. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، تخرج أكثر من ١٠٠٠ مجند من هذا التدريب. وقد استفاد إجمالا ٤٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة من جميع الدرجات والرتب من التدريب العملي لبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أكمل ١٥٠٠ إضافيين دورات أخرى في مجالات عسكرية مثل الموارد البشرية واللوجستيات والتخطيط وتكنولوجيا المعلومات.

وستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والأطراف الفاعلة الأخرى، بشفافية كاملة. ونود أن نرى ولاية البعثة المتكاملة تشمل أحكاما تتعلق بدعمها لأفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الذين تلقوا تدريباً من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن، في الوقت نفسه، ندعم تعزيز ونشر قوات الأمن الداخلي على نطاق البلد. واستجابة لطلب الرئيس تواديرا، يقوم الاتحاد الأوروبي حاليا بالتخطيط لنشر بعثة استشارية أوروبية في جمهورية أفريقيا الوسطى لمواصلة دعم قوات الأمن الداخلي.

وقد حشد الاتحاد الأوروبي، من خلال جميع أدواته مجتمعة، ٨٥٠ مليون يورو منذ عام ٢٠١٤. وقد اتخذنا تدابير لتعجيل ببرامجنا، وعند الاقتضاء تكييفها، حتى يستفيد السكان سريعا من ثمار السلام.

وأود أن أشاطركم ثلاثة أرقام فقط تتعلق بصندوق باكو الاستئماني، من حيث الرعاية الصحية وحدها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ساعدت ١,٧ مليون استشارة طبية الناس على التعافي، بما في ذلك مساعدة أكثر من ٨٠٠٠٠ من الأطفال والنساء الحوامل.

وساعدت قابلات ماهرات في ١٧٠٠٠ حالة ولادة. ونشهد أرقاما مماثلة في مجالات التعليم الابتدائي والصحة الحيوانية، والتمويل البالغ الصغر والمنسوجات. وتم تزويد الآلاف

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز حماية المدنيين، وإيجاد استجابات ملائمة للتحديات الإنسانية وتعزيز مبادرات السلام والتنمية، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع الرئيسية الجاري تنفيذها حالياً. ويشمل ذلك تقديم الدعم لعملية إعادة بسط سلطة الدولة من خلال العمليات الأمنية المشتركة التي تقوم بها البعثة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وتفعيل الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة بهدف حماية المدنيين، وهو الأمر الذي تمس الحاجة إليه. ونرحب بانطلاق الأنشطة في بوار في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في هذا الصدد. كما يتطلب تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن للمقاتلين السابقين وإصلاح القطاع الأمني اهتماماً كبيراً.

وترى الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية العمل معا للتعويض عن حالات التأخير في تنفيذ بعض الأحكام السياسية والأمنية الرئيسية من اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، نرحب باجتماع الأطراف الموقعة على اتفاق السلام الذي عقد في بانغي يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس، بحضور الجهات الضامنة والميسرة، وبخاصة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة، من أجل الوقوف على التقدم المحرز ووضع نهج مشتركة للتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق.

ومن الضروري أيضاً الإشادة بالمبادرات المحلية للسلام والمصالحة في جميع أنحاء البلد التي تدعم اتفاق السلام، والترحيب بتلك المبادرات. وسيسهم دعم هذه المبادرات بالوسائل اللازمة في تهيئة وإدامة بيئة تفضي إلى المصالحة والسلام الدائمين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجع الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس على إشراك المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، وفقاً لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2019/822. ويحدونا الأمل في أن تؤدي نتائج المشاورات بين السكان التي انطلقت

وترحب الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس بالتقدم الملموس الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة، الموقع في ٦ شباط/فبراير بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، بما في ذلك تفعيل عدة آليات لتنفيذ الاتفاق ورصده. إن الوفاء بهذا المطلب الأساسي للاستعادة التدريجية لسلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني، فضلاً عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للسكان، يشكل مبعثاً حقيقياً للأمل في عودة السلام الدائم والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولئن كانت الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس ترحب بالمشاركة البناءة من جانب الموقعين، ولا سيما الرئيس فوستان - أرشانج تواديرا وحكومته، فإنها ترحب بالدعم الحاسم من الجهات الضامنة للاتفاق والميسرين والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونقرّ أيضاً بالدور المهم الذي تؤديه الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة والدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، الذي ما كان ليتحقق بدونه التقدم المشجع الذي شهدناه حتى الآن.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات عديدة، ولا سيما العنف ضد المدنيين والاشتباكات بين الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، للسيطرة على الموارد الطبيعية. إن الأحداث التي وقعت في باوا في ٢١ أيار/مايو؛ وفي ييراو في ١ أيلول/سبتمبر؛ لمثالان واضحان على ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن الشعور بالريبة حول اتفاق السلام، لا سيما في صفوف المعارضة السياسية، يشكل مصدر قلق في ضوء الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقرر إجراؤها عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وتنسم هذه الانتخابات بالأهمية الحاسمة وهي لا غنى عنها في تحقيق السلام والاستقرار السياسي في البلد.

ويجدونا الأمل في مراعاة هذه المسألة عند تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في الشهر المقبل.

وفي الختام، تدعو جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار مرة أخرى المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فضلاً عن شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى مواصلة دعمها للبلد حتى يتسنى له استعادة السلام والاستقرار. ونؤكد من جديد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها الرئيس فوستان - أرشانج تواديرا، الذي التزامه وقيادته سيسهمان دون شك في إعادة السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كوهين (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم. ونعزي الممثل الخاص ندياي بفقدان أربعة من أفراد حفظ السلام السنغاليين في حادث المروحية في الشهر الماضي. أود أن أ طرح خمس نقاط موجزة.

أولاً، تشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق لأن بعض الجماعات المسلحة لا تزال تنتهك الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع الإفلات من العقاب. ندعو جميع الأطراف الموقعة إلى الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

ثانياً، نود تسليط الضوء على حقيقة أن المهمة ذات الأولوية القصوى لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هي حماية المدنيين. ولا يوجد أي تناقض بين حماية المدنيين واستخدام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدتها الحميدة من أجل دعم نجاح اتفاق السلام. وفي الواقع، نرى أن هذين الجهدين يعزز كل منهما الآخر.

في حزيران/يونيه إلى إقامة لجنة للحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة تتسم بالفعالية وتلبي احتياجات ضحايا العنف، وفقاً لروح اتفاق السلام.

وبلا شك سيسهم الالتزام الثابت من المجتمع الدولي بالبعد الأمني في تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع. ونرحب بالقرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) ونؤيده فهو يجسد هذا الالتزام تماماً. ويأذن بتخفيف حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يمكنها من الحصول على الموارد اللازمة للإسراع في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني. ولذلك تعترم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس القيام بدور نشط في تنفيذ القرار والآليات اللازمة لحل النزاع من أجل مواكبة سكان جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيهم إلى تحقيق السلام والاستقرار. ونغتني هذه الفرصة للتذكير بأن الدعم المقدم من بلدان المنطقة مهم. وهذا هو السبب في أننا نرحب باستئناف سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى عمل اللجان الثنائية مع تشاد والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، بهدف معالجة المسائل العابرة للحدود.

وبلا شك أن المحافظة على المكاسب التي تحققت في سياق اتفاق السلام تعتمد على النجاح في إجراء الانتخابات المقبلة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ في ظل مناخ اجتماعي سلمي. ويجب على جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية في جمهورية وسط أفريقيا المساهمة في تهيئة هذا المناخ.

وينبغي الإشادة بجهود السلام التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن يجب أن تواصل الاضطلاع بدورها الكامل في هذا المسعى، وأن تستخدم مجموعة من الأدوات المتاحة لها. وفي هذا الصدد، تؤيد الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم الانتخابات.

التقدم بشأن معايير حظر الأسلحة حتى يمكن الاعتماد على جيشها للدفاع عن الحدود وحماية مواطني أفريقيا الوسطى.

أخيراً، تود الولايات المتحدة أن تعرب عن التقدير للاهتمام الذي أولاه تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/2019/822) لتحسين الأداء، ولا سيما العملية الجديدة لإجلاء المصابين على فترات قصيرة والإجراءات المتخذة رداً على أعمال العنف في ألبينداو. وهذه الجهود تجعل حفظ السلام أكثر أماناً من خلال حماية أرواح حفظة السلام والمدنيين على السواء.

وستواصل الولايات المتحدة الضغط من أجل تحسين الإبلاغ عن أداء حفظ السلام في البعثة وفي جميع عمليات حفظ السلام وفقاً للمعايير المحددة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وفي القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨).
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

ثالثاً، يجب علينا أن نكسر حلقة العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى بضمان معايير عالية لفحص البيانات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة التدريب للمقاتلين السابقين الذين يختارون الانخراط في صفوف الألوية المختلطة أو المشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي لفحص البيانات أن يكمل أعمال المحكمة الجنائية الخاصة، التي تؤيدها الولايات المتحدة، بغية ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم والفضائع، تماشياً مع منتدى بانغي.

رابعاً، أثناء الرحلة الأخيرة للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن إلى بانغي، كان من الواضح أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لديها الآن ما يكفي من الأسلحة لتزويد قواتها، ولكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير مؤسسات دفاعية لتزويد القوات بالدعم اللوجستي والرواتب عند نشرها في الميدان. ونأمل أن تتمكن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من إحراز مزيد من